صندوق النقد الدولي ومستقبل الاقتصاد العراقي

الحلقة الثانية

زيد العلي
ترجمة: د. عبد الوهاب

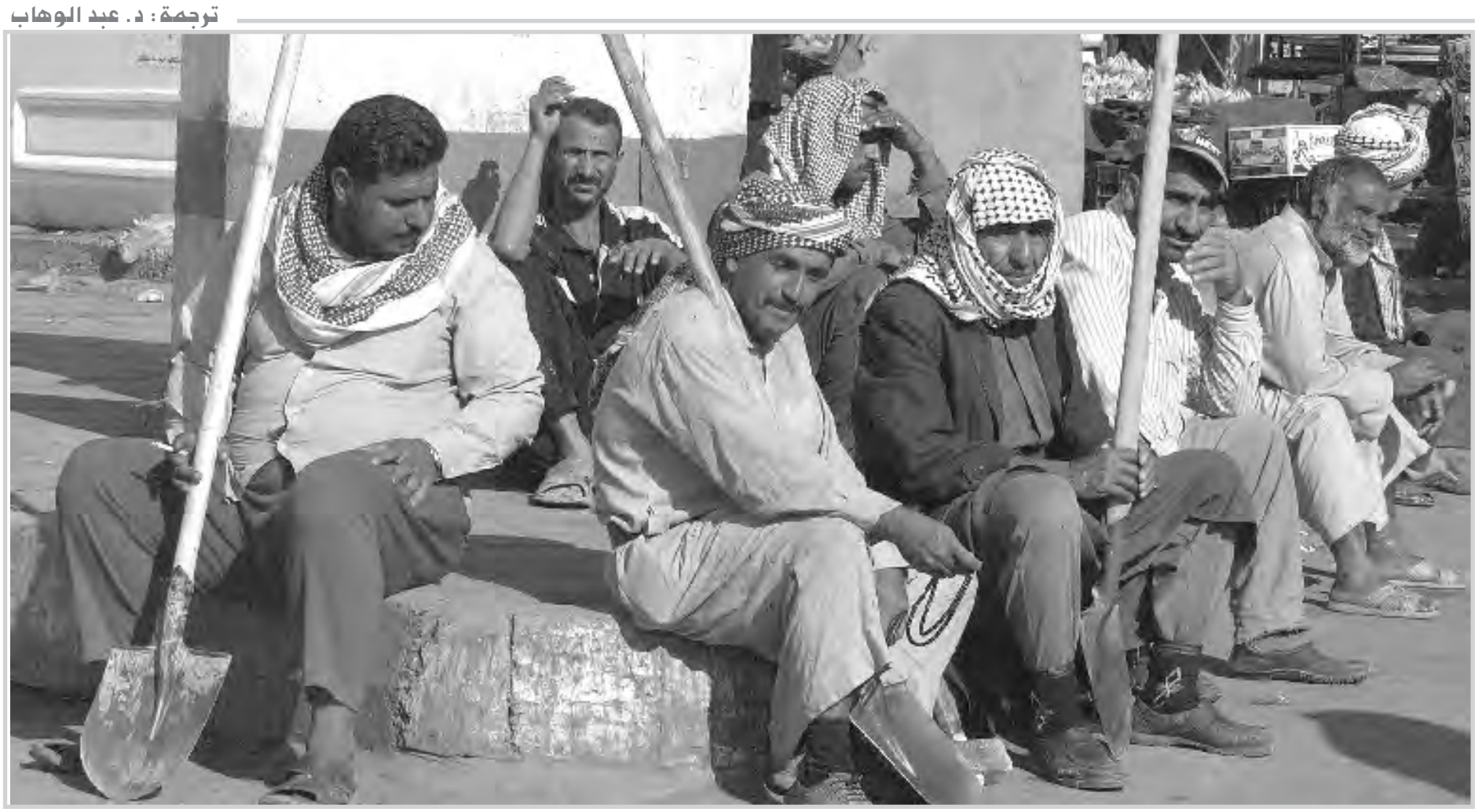

مثال الأرجنتين

خلال عقد التسعينيات، عدّ صندوق النقد الدولي الأرجنتين مثالاً مضيئاً، على الدول الأخرى محاكاتها، ولكن هنا أيضاً، ارتبطت توصيات الصندوق، عن قرب، بكارثة اقتصادية. فقبل أن تواجه الأرجنتين حالة الركود عام ١٩٩٨، تمتع الصندوق بتوجيه control السياسات الاقتصادية للبلد ارتباطاً بديون سابقة وشروطه الإقراضية على وفق "البرنامج المعياري للصندوق". استمرت السلطات الأرجنتينية تطبق بارتياح جميع "الإصلاحات" المطلوبة من قبل الصندوق، متضمنة بيع كميات كبيرة من ملكيات الحكومة وفتح باب التملك الأجنبي لكل صناعة البلد إلى حدود ١٠٠٪. وقبل أن ينهار الاقتصاد الأرجنتيني كلياً عام ٢٠٠٢، كانت المؤسسات الأجنبية، على سبيل المثال، مهيمنة على كامل الصناعة المصرفية في البلد. وفي حين وفرت هذه المصارف الأرصدة التمويلية للشركات المتعددة الجنسية، بل حتى للمنشآت المحلية الكبيرة، فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم شكت من عجزها في الحصول على التمويل الرأسمالي. فكانت الحصيلة انخفاضاً حاداً في النمو. هناك من يرى أن القصور في هذا الانهيار الدراماتيكي لم يكن بسبب الصندوق، بل الحكومة التي لم تلحظ أبداً خطأ بيع ممتلكات البلد بالجملة. ولكن، مع ذلك، فمن المؤكد أن وصفات الصندوق لم تكن مفيدة.

في الوقت الذي لاحت فيه بوادر الأزمة عام ١٩٩٨، كانت الحكومة الأرجنتينية قد راكمت كمية ضخمة من الديون الأجنبية. تسببت الأزمة في انخفاض مباشر للإيرادات الضريبية، وبالنتيجة تصاعد مشكلة ميزان المدفوعات. اتجهت بوينس آيرس نحو طريق مختلف وذلك بزيادة الاقتراض من الدائنين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي. قدم الصندوق ٣ بلايين دولار عام ١٩٩٨ و ١٣٫٧ بليون دولار عام ٢٠٠٠، وضمانة قرضية بمبلغ ٨ بلايين دولار عام ٢٠٠١، علاوة على قيام الصندوق بترتيبات خاصة لضمان مبلغ إضافي بمقدار ٢٦ بليون دولار من مصادر أخرى نهاية عام ٢٠٠٠، وجاءت القائمة الملغومة بخيوطها المترابطة: أصدر صندوق النقد الدولي أمره decree بأن على الأرجنتين، من بين أمور أخرى، تحقيق الموازنة في ميزانيتها بإجراء تخفيض حاد للنفقات العامة (الحكومية) وبزيادة نسبة الضرائب. تمثل الهدف المعلن للصندوق من هذه الإجراءات في جعل البلد أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية. لكن آثارها الداخلية تجسدت في زيادة حدة البطالة وإلغاء برامج اجتماعية حيوية. وبرغم توفر موارد مالية ضخمة astronomical sums للأرجنتين، وتخفيض النفقات الحكومية، لم ينته أثر الركود، واستمرت فجوة الميزانية في تصاعد إلى حد أصبحت الحكومة عاجزة عن إعادة دفع مستحقات (خدمة) ديونها.

أصبحت الأرجنتين بصفة رسمية غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات قروضها التي بلغت ١٤١ بليون دولار بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، وأعادت تقييم (تخفيض) عملتها، برغم اعتراض الصندوق بمدة وجيزة. وانهارت ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأرجنتيني وبدأوا بسحب أموالهم من البلد. ووجدت الحكومة أن تدفق الأموال نحو الخارج يمكن أن يقود إلى انهيار العملية المصرفية. من هنا فرضت قيودها على السحوبات وحددتها بـ ١٠٠٠ دولار شهرياً من قبل الأشخاص الأرجنتينيين العاديين. كما حولت السلطات الرسمية الودائع المصرفية التي كانت أصولها بالدولار إلى العملة المحلية، أدت هذه الإجراءات إلى تحسين قيمة الديون المصرفية للمواطنين، بينما أبقت الديون التي تمت بالدولار على حالها. وبعد تخفيض العملة زادت ديون الأرجنتينيين العاديين بمقدار ٣٠٠٪ من قيمتها.

بعد مرور ستة أشهر على تخفيض العملة، هبط الدخل المحلي الإجمالي بمقدار ١٦٫٣٪. وفي حزيران ٢٠٠٢ أصبح معدل الدخل الفردي لـ ١٩ مليون أرجنتيني من مجموع ٣٥ مليوناً لا يتجاوز ١٩٠ دولارا في الشهر. وفي وسط الاضطرابات التي عمت، بما رافقتها من عمليات نهب وسلب وزيادة معدلات الجرائم ووحشية أجهزة الشرطة، كان هناك ٨٫٤ مليون أرجنتيني معدم، وأظهرت التقارير تسرب الأطفال من مدارسهم لممارسة الاستجداء.

أكثر وليس أقل

في تموز ٢٠٠٤ اعترف تقرير صادر عن مكتب التقييم المستقل لصندوق النقد الدولي بأنه كان على الصندوق أن لا يستمر في دفع السلطات الأرجنتينية نحو تخفيض نفقات الميزانية العامة بعد أن أصبح واضحاً "تصاعد الرخاوة في خيارات السياسات الحكومية". وبدلاً من ذلك، حسب التقرير، كان على الصندوق تحويل أرصدة القروض المقدمة للأرجنتين للمساعدة على معالجة "التكاليف القائمة التي لم يكن بالإمكان تجنبها" نتيجة السياسات التي اختارها وفرضها الصندوق. وهنا تبين الرقابة الداخلية لصندوق النقد الدولي وبوضوح أن الصندوق لم يكلف نفسه تغيير التوجهات الرئيسة بشأن ما يجب على الدول الدائنة فعله من أجل تخفيف أثقال الديون التي تتحملها الدول المدينة.

"خلال مدة ما قبل الأزمة"، تحدثت الصحف بتاريخ ٢٩ تموز عن الرقابة بقولها "أن صندوق النقد الدولي شخّص بشكل سليم عدم الانتظام المالي والحاجة إلى الإصلاح الهيكلي، بخاصة إصلاح سوق العمل، على أنها جوهر تحول الإقليم نحو النمو". والأكثر من ذلك أن الصندوق يعتقد أنه كان على الأرجنتين أن تعمل أكثر في هذا الاتجاه وليس أقل من أجل تعزيز التزامه بالبرنامج قبل الأزمة "الالتزام بالشروط كان ضعيفاً، وأن فشل الأرجنتين في الإذعان لتلك الشروط كانت باستمرار محل تسوية".

وفي الوقت الحاضر، يقوم توجه إدارة بوش في العراق وبقوة على ذات الفكرة، على نحو أكثر وليس أقل، بحيث تغطي توصياتها مستقبل الاقتصاد العراقي. والأكثر ازدراءاً فإن السلطة المدنية المؤقتة للتحالف CPA التي أدارت العراق منذ آيار ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠٠٤، شرّعت ما يلي: "(a) السماح للأجانب لاستثمار في العراق على وفق شروط لا تقل عن تلك المتاحة للمواطن العراقي، إذا لم تصدر تعليمات جديدة". وهذا الأمر المرقم ٣٩ يوفر "(f) حق الاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات الاقتصادية العراقية، عدا الامتلاك المباشر وغير المباشر في قطاع الموارد الطبيعية، متضمناً بشكل أساس القطاع الاستخراجي وعملياته التي تبقى محرمة على تلك الاستثمارات. كذلك أحل الأمر ٣٩ ضريبة مخففة بواقع ١٥٪ عوضاً عن ٤٥٪ المعمول بها في النظام الضريبي العراقي.

على فرض التزام الحكومة القادمة في بغداد بالأمر المرقم ٣٩، فهذا يعني إلغاء الحظر الطويل للاستثمارات الأجنبية في العراق، والسماح للأجانب الامتلاك إلى حدود ١٠٠٪ من أي مشروع، عدا مشروعات الثروة الطبيعية بضمنها النفط الخاضعة لسيطرتها. وبرغم أن الملكية الأجنبية للأرض بقيت غير مشروعة، مُنح بالأجانب من أفراد أو مشروعات حق أستئجار ممتلكات لغاية ٤٠ عاماً. بينما الأمر الآخر لسلطة التحالف المرقم ٨١ يصف الظروف التي في ظلها تشكل إعادة استعمال البذور من قبل الفلاح انتهاكاً لحقوق مسجلة. وبالنسبة لسلطات الاحتلال الأمريكية-البريطانية، فإن هذه السياسات الليبرالية الجديدة كانت مسألة مصيرية. ففي حديثه للصحفيين داخل الطائرة التي كانت تقله في حزيران ٢٠٠٣، أكد بول بريمر الرأس السابق لقوات التحالف الحاجة إلى خصخصة المشروعات الحكومية وبدرجة من الحماسة بحيث، برغم أزيز الطائرة، بلغ صوته مخزن بضائعها. إذ ذكر "علينا أن نتحرك إلى الأمام بسرعة مع جهودنا هذه".. "إن نقل ملكية المشروعات الحكومية غير الكفء إلى أيدي القطاع الخاص مسألة حيوية ليسترد الاقتصاد العراقي عافيته".

لا خلاف على أن السياسات والمصالح الأمريكية انعسكت بدرجة عالية في القرارات التي اتخذت والتصريحات التي أطلقت من قبل السلطات المحلية العراقية. وبالعلاقة مع ديون العراق وبرامج صندوق النقد الدولي، يظهر أن حكومة إياد علاوي، على أي حال، فاقت كل التوقعات.

واشنطن: تنامي جهود إعادة بناء العراق

واشنطن CNN

قال البنتاغون إن عملية إعادة أعمار العراق اكتسبت زخماً جديداً الأسابيع القليلة الماضية بالرغم من التهديدات التي تمثلها الهجمات المسلحة في هذا المسار على المدى الطويل.

وقال تشارلس هيس رئيس "مكتب مشاريع وعقود العراق" التابع لوزارة الدفاع الأمريكية "بالرغم من أنني متشجع ولكني على يقين من عدم إجتياز الأسوأ."

ويشرف "مكتب مشاريع وعقود العراق" على عقود تبلغ قيمتها ١٣٫٧ مليار دولار من إجمالي ١٨٫٤ مليار دولار أجازها الكونغرس لإعمار العراق في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣.

وأضاف هيس قائلاً "أعتقد أن المسلحين سيعيدون تجميع صفوفهم وتحديد طرق أخرى لكيفية الوصول إلى مركز البنية التحتية."

وشمل جزء من مشاريع الإعمار المنجزة مدينة الفلوجة الواقعة غربي العاصمة بغداد، التي الحق بها دماراً واسعاً جراء العمليات العسكرية الأمريكية في تشرين الثاني الماضي.

وأدت العمليات العسكرية الأمريكية آنذاك لخروج العناصر المسلحة من أقوى معاقلهم في العراق.

وأشار هيس إلى إنفاق ٣٫٦ مليار دولار على بعض المشاريع، التي نمى ما هو قيد التنفيذ منها خلال الأشهر الماضية من ٨٧٣ إلى ٩٥٥٫١ مشروعاً.

ومن جانبه أشار رئيس "مكتب إدارة إعادة بناء العراق" بيل تايلور إلى أن غالبية الأموال المنفقة صرفت على مشاريع لا تمت لمشاريع إعادة الاعمار بصلة منها تسليح عناصر الأمن العراقي.

ونالت مشاريع تحسين وتطوير الخدمات الكهربائية ثاني أكبر الحصص من مبلغ ٣٫٦ مليارات دولار.

وتجنب هيس الرد على سؤال بشأن مشاريع إعادة الإعمار وهل تتماشى والخطة الأصلية الموضوعة عام ٢٠٠٣ قائلاً "لسنا بالضرورة كلنا سعداء فيما يتعلق والجدول الزمني."

مصفاة جديدة في وسط العراق بمشاركة ١٠ شركات عالمية

أعلن وزير النفط ثامر عباس الغضبان ان الوزارة تسعى لإنشاء مصفاة كبيرة في المنطقة الوسطى للعراق بالتعاون مع خبراء من الوزارة وممثلين عن عشر شركات عالمية متخصصة سيجتمعون في عمان مطلع هذا الاسبوع.

وقال الغضبان: ان " هذه الشركات ابدت رغبتها في المشاركة بهذا المشروع وسيتم الاتفاق على المبادئ الاساسية له وشروط التمويل والاستثمار".

واضاف: ان "الطاقة الانتاجية المؤمل حصولها من هذا المشروع تقدر ب٣٠ الف برميل يومياً ستقسم الى جزأين، الاول لتغطية الحاجة المحلية، والثاني لأغراض التصدير، وستكون مدة التنفيذ سنتين وتكون على مرحلتين والبدء بها مطلع العام المقبل". واوضح ان " الشركات التي ستشارك في المباحثات تشكل مجموعة متنوعة لمنح الوزارة مساحة لعملية الا ختيار والمفاضلة وبما يخدم العراق، والشركات المشتركة هي شركات صينية وانجليزية وكندية، فضلاً عن ان الوزارة خططت لإنشاء مجموعة من المصافي الكبيرة والصغيرة خلال المدة المقبلة".

المخازن العمومية تحصل على عقد بقيمة ٨٠ مليون دولار لنقل المياه من تركيا للعراق

حصلت شركة المخازن العمومية على عقد سنوي لنقل المياه من تركيا إلى العراق بقيمة ٨٠ مليون دولار. وبين مسؤول في الشركة انه تم المباشرة في تنفيذ المشروع، حيث تقوم الشركة حاليا بتوفير المتطلبات اللازمة للمشروع معتمدة على شبكة مخازنها وخدماتها اللوجستية المنتشرة في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن شركة المخازن العمومية تحتل المرتبة التاسعة على مستوى العالم في مجال تقديم الخدمات اللوجستية، والحلول التكنولوجية، وإدارة المخزون.

سيتي جروب ومؤسسة الاستثمار عبر البحار الأمريكي تمنحان تسهيلات بقيمة ١٣١ مليون دولار للشركات العراقية

أعلنت مؤسسة الاستثمار عبر البحار OPIC التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسيتي جروب، مجتمعتين، بمنح تسهيلات بقيمة ١٣١ مليون دولار أمريكي للمؤسسات العراقية متوسطة الحجم لمساعدتها في تعزيز مستلزماتها المالية. وقد تم ترتيب التسهيلات عبر مؤسسة سيتي جروب لتمويل الصادرات والمؤسسات ومكتب سيتي جروب التمثيلي للعراق، مركزه دبي. وسوف تذهب التسهيلات إلى المؤسسات المالية العراقية والتي ستقوم بدورها بضخ الخطوط الائتمانية إلى مؤسسات القطاع الخاص ذات الحجم المتوسط.

وتبلغ مساهمة سيتي جروب في التسهيلات الممنوحة ٨٫٩٢ مليون دولار وذلك بضمان من مؤسسة الاستثمار عبر البحار OPIC كما رتبت سيتي جروب قرضاً مشتركاً بقيمة ١٥ مليون دولار، وساهمت سلطة التحالف المؤقتة بمنحة قدرها ٢٫٢٣ مليون دولار. وقدم كل من بنك بي إن بي باريباس BNP Paribas (الفرنسي وصندوق التحوط اتش بي كي HBK) بتقديم ٥ مليون دولار في التسهيلات الإجمالية.

وقال السيد روس كونيللي، رئيس OPIC بالوكالة : "هذه التسهيلات مهمة جداً كخطوة أولى نحو إعادة إحياء القطاع الخاص العراقي الساعي للوصول إلى الأسواق المالية. يسعدنا أن نكون جزءاً من هذه التسهيلات ونأمل أن يكون هذا التعاون فاتحة لمزيد من التسهيلات التي تخدم الاقتصاد العراقي."

وصرح السيد نديم حسين، رئيس مكتب العراق التمثيلي في سيتي جروب قائلاً: "يسعدنا أن نساهم في مسيرة أعادة بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأن نمنح الرأسمال العامل لتلك الشركات. كما أن مساهمة في هذه العملية كانت محورية في إتمامها، ونحن نتطلع إلى إتمام المزيد من العمليات المشابهة معها في المستقبل القريب."

مصر تصدر الغاز الطبيعي للولايات المتحدة

غادرت ميناء دمياط المصري أواخر الأسبوع الماضي ناقلة الغاز المسال "نيسان كاري" وعلى متنها أول شحنة مصرية من الغاز الطبيعي المسال يتم تصديرها الى الولايات المتحدة وتقدر حمولتها بحوالي ٦٠ ألف طن.

وكان وزير النفط المصري، سامح فهمي قد أوضح أن الزيادة المضطردة فى احتياطيات الغاز الطبيعى في الأعوام الاخيرة ساهمت فى تواجد مصر بقوة على خريطة تصدير الغاز الطبيعي العالمي.

وأشار فهمي إلى ارتفاع الاحتياطي المصري المؤكد من الغاز الطبيعي إلى نحو ٦٢ تريليون قدم مكعب.

وتشير تقديرات قطاع البترول والشركات العالمية العاملة فى مصر إلى أن هناك ما بين ٨٠-١٠٠ تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الإضافية التي لم تكتشف بعد.

وكان الوزير المصري قد أعلن في وقت سابق من العام ٢٠٠٤ عن زيادة الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال، مشيراً إلى أن دولاً مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا تقدمت للحصول عليه.

وأوضح فهمي أن طاقة وحدة تصدير الغاز الطبيعي المسال في دمياط تبلغ ٧٫٥ مليار متر مكعب سنويا، مشيراً إلى أنه تم إقامة مشروعين لتصدير الغاز الطبيعي المسال في وقت واحد بدمياط وادكو باستثمارات تصل إلى ٣٫٢ مليار دولار.

وأضاف أن مصر ستصبح الدولة السادسة على مستوى العالم لتصدير الغاز الطبيعي المسال خلال ١٣ شهرا.

وأشار الوزير إلى أنه مع بدء تصدير الغاز الطبيعي المسال سترتفع قيمة صادرات قطاع النفط المصري، لتصل عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٤٥ مليون طن، أي ما قيمته عشرة مليارات دولار.

تطوير حقول نفط كويتية يكلف تسعة مليارات دولار

مشروع الكويت لتطوير حقول نفط شمالية بالتعاون مع شركات نفط دولية تسعة مليارات دولار خلال ٢٠ عاما متجاوزة تقديرات سابقة بنسبة ٣٠٪، حسب ما ذكر مسؤول نفطي كويتي.

وقال أحمد العربيد المسؤول عن خطة طموحة تعرف باسم مشروع الكويت إن المشروع يهدف إلى زيادة الإنتاج من الحقول النفطية الشمالية الرئيسية (الروضتين والصابرية والرتقة والعبدلي) ليصل ٩٠٠ ألف برميل يوميا مقارنة مع ٥٣٠ ألف برميل حاليا.

ويبلغ إنتاج الكويت العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ٢٫٣ مليون برميل يوميا وتخطط لرفع طاقتها الإنتاجية إلى أربعة ملايين يوميا في عام ٢٠٢٠.

وتتنافس على كسب المشروع مجموعة تقودها "بي بي" التي تتخذ من لندن مقرا لها وأخرى ترأسها "إكسون موبيل" الأميركية ومجموعة ثالثة بقيادة "شيفرون" الأميركية أيضا.

وستعيد اللجنة الاقتصادية والمالية في البرلمان الكويتي دراسة خطة مشروع الكويت.

وأشار العربيد إلى تقدم ملموس ومؤشرات إيجابية بعد إجراء تغييرات على المشروع ليصبح أكثر توافقا مع توجهات مجلس الأمة. وعبر عن تفاؤله بأن يصار إلى إقرار المشروع في القريب العاجل.

ويواجه مشروع الكويت معارضة من بعض النواب الأقوياء الذي لا يريدون دخول شركات أجنبية إلى قطاع الاستكشاف والإنتاج المربح في بلد يحظى بعشر احتياطي النفط العالمي.

ولكن العربيد أوضح أن الشركات الأجنبية لن تملك النفط الذي سينتج ولن يكون لها حق تسعيره أو تسويقه وستكون الأصول التي ستشغلها الشركات أو تضيفها للخدمة ملك الدولة.

وقال إن مسؤوليات شركات النفط العالمية تقتصر على الإدارة التشغيلية اليومية للحقول بينما تتولى الدولة الإدارة الإستراتيجية لهذه الحقول.

عجز الموازنة الفرنسي يواصل انتهاك المعايير الأوروبية

واصل عجز الموازنة في فرنسا ارتفاعه للعام الثالث على التوالي متجاوزا المعايير التي حددتها المفوضية الأوروبية في هذا الشأن.

وأظهر تقرير للمعهد الوطني الفرنسي للإحصائيات بلوغ معدل عجز الموازنة نسبة ٣٫٧٪ عام ٢٠٠٤، بزيادة تقدر بـ١٫٠٪ عن المستهدف الذي وضعته الحكومة في نهاية العام ونسبته ٣٫٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام.

ويعد هذا التراجع الثالث من نوعه على التوالي من حيث تجاوز سقف العجز المقدر بـ ٣٪ والمحدد من جانب المفوضية الأوروبية.

التزام الدولة

وبشأن مواجهة العجز أشار محللون اقتصاديون إلى صعوبة موقف الوزير الجديد للاقتصاد والمالية تييري بريتون الذي قال بعد أيام قليلة من توليه المنصب إنه سيكون حذراً بصفة خاصة تجاه التزام الدولة بمتابعة جهودها المتعلقة بالسيطرة على الإنفاق العام.

أما الوزير المفوض للموازنة المتحدث باسم الحكومة جان فرانسوا كوبى فقد أكد التزامه بتعهد الحكومة للاستمرار الخاص بتخفيض العجز بحيث يصل إلى معدل أدنى من ٣٪.

ورغم النتائج السلبية نجحت الحكومة في تخفيض حجم العجز بمقدار ١٠٫٨ مليارات يورو بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣ إذ انخفض العجز من ٦٢٫٣ مليار يورو إلى ٥١٫٥، ويمثل هذا التحسن نسبة ٠٫٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام.

وأرجع المحللون هذا الانخفاض إلى حزمة أسماها المسؤولون بقواعد الاستقرار في الإنفاق إجمالا الذي بدأ تطبيقه في العام قبل الماضي، وإلى المداخيل الضريبية الإضافية في العام الماضي. وذهب هؤلاء إلى أن من المنتظر تحقيق نتائج جيدة إذا تحقق نمو اقتصادي معقول هذا العام.

موقف حرج

لكن المحللين رأوا أن الحكومة الفرنسية تلاقي -رغم ذلك- موقفاً محرجاً بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بتعهداتها على المدى المتوسط .

وتشمل تلك التعهدات التراجع بالعجز إلى نسبة ٢٫٩٪ في نهاية العام ٢٠٠٥ و٢٫٢٪ في العام ٢٠٠٦.

وأظهرت المفوضية الأوروبية واقعية أكبر مع نشرها توقعات ببلوغ العجز في فرنسا العام الحالي نسبة ٣٫٣٪. ونبهت تقارير حكومية إلى أداء بعض المؤسسات التي ساهمت إجمالاً في تجاوز سقف الـ ٣٪.

وتحتل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرنسية مكانة متقدمة في مسلسل الإخفاق المالي. واتسع حجم العجز في موازنة المؤسسة المذكورة إلى ١٣٫٨ مليار يورو في العام الماضي بالمقارنة مع ٩٫٦ في العام قبل الماضي.

وأشارت التقارير إلى معوق مالي إضافي يتمثل في ضخامة الدين العام الذي بلغ حجماً قياسياً في العام الماضي مقداره ١٠٦٦ مليار يورو يوازي نسبة ٦٥٫٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام، مقابل ٩٩٥٫٦ مليار يورو يمثل نسبة ٦٣٫٩٪ من الناتج المحلي الخام للعام قبل الماضي.

انخفاض العجز في مشروع الموازنة اللبنانية لعام ٢٠٠٥

بلغ العجز في مشروع الموازنة العامة اللبنانية لعام ٢٠٠٥ نسبة ٢٦٫٥٪ متراجعا من ٣٥٫٤٪ في موازنة العام الماضي.

وأفادت بيانات من وزارة المالية اللبنانية بأن النفقات المقدرة في مشروع الموازنة للعام الحالي تبلغ ١٠٫٢٧ مليارات ليرة لبنانية (٦٫٨٤ مليارات دولار) بينما تصل الإيرادات ٧٫٥٤ مليارات ليرة (٥٫٠٢ مليارات دولار).

ويعتبر هذا المشروع الثاني لموازنة عام ٢٠٠٥ حيث لم يدرس مجلس النواب المشروع الأول الذي تقدم به وزير المالية السابق فؤاد السنيورة لاستقالة الحكومة التي كان يرأسها الراحل رفيق الحريري في تشرين الأول الماضي.

وقد أعد مشروع الموازنة الحالي إلياس سابا وزير المالية في حكومة عمر كرامي التي استقالت في أعقاب اغتيال الحريري وسط ضغوط المعارضة والاحتجاجات الشعبية.